الثقافة السياسية للبرلمانيين الجزائريين فيما يخص المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان

قاسمي بن صالح
أ.د خليفة بوزبرة
جامعة الجلفة

Résumé

L'étude de la culture politique de l'une des trois composantes de l'État algérien qui est l'appareil parlementaire composé de ses deux chambres (l'Assemblée nationale populaire et le sénat) concernant les organisations non gouvernementales des droits de l'homme, c'est une analyse de la portée de la construction du multipartisme politique démocratique et la reproduction des principes des élites politiques au cœur de la représentation politique avec son pouvoir de contrôle et de pénétration dans l'appareil exécutif et la production des éléments de travail de l'appareil législatif dans, le cadre d'une culture civile politique ayant une dimension typologique des droits de l'homme caractérisé par les échanges avec les organisations continuellement et concrètement actif sur le terrain de défense de droit de l'homme , qui va nous affirmer la qualité des échanges de ce système avec ses inputs et ses outputs et les échanges continus des élites politiques par des perspectives claires concernant le travail et l'organisation de ce système politique et prévenir ses rétroactions pendant les périodes normales et celle des crises et ses échanges continus avec l'environnement politique ,tout on considérant que sa culture politique change et évolue suivant la dynamique de ce système.

Cette étude méthodologiquement est une analyse utilisant la technique du questionnaire affectant les quotas des orientations politiques et les variantes de l'âge, le sexe, l'expérience professionnelle, le niveau scientifique et la zone de représentation géographique

ملخص

دراسة الثقافة السياسية لمكونات أحد المؤسسات الثلاث للدولة الجزائرية وهي المؤسسة التشريعية الممتثلة في البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) فيما يخص المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان هي تحليل لبعد البناء التعددي السياسي الديمقراطي وإعادة انتاج مبادئه كنخبة سياسية فيما يتعلق برؤيته للمجتمع المدني و اشكاله الحديثة و تعامله معها ، كما أن التركيز على تحليل المؤسسة التشريعية لأنها في قبل التمثيل السياسي و ما تستطيع من مراقبة و نفاذية للمؤسسة التنفيذية و انتاجها للوسائل القانونية للمؤسسة القضائية في اطار ثقافة مدنية سياسية ببعد معياري لحقوق الانسان يعتمد

على التعامل مع منظمات فاعلة في الحفاظ على هذه الحقوق دائمة النشاط ميدانيا ، تبين لنا كيفية تعامل هذا النسق مع مدخلاته و مخرجات التعاملات السياسية للنخبة السياسية ومنها تبيين رؤيا واضحة حول عمل و تنظيم هذا النسق السياسي و توقع تغذياته الراجعة في الحالات العادية و الأزمات و منه ممارسة تبادلاته الحثيثة مع البيئة السياسية مع مراعات أن هذه الثقافة السياسية قد تتطور و تنموا تتغير بفعل ديناميكية هذا النسق.

هذه الدراسة اعتمدت المنهج التحليلي واستعمال تقنية الاستبيان (باستعمال الاستمارة) أثناء العهدة التشريعية الخامسة والسادسة والسابعة من خلال بناء حصصي للعينات حسب الاتجاه الحزبي السياسي ومؤشرات السن، الجنس، التجربة المهنية، المستوى العلمي والمنطقة الجغرافية للتمثيل.

الكلمات الدالة: الثقافة السياسية – البرلمان الجزائري – المجلس الشعبي الوطني – مجلس الأمة – المنظمات غير حكومية لحقوق الانسان – حقوق الانسان – علم الاجتماع السياسي – النسق السياسي – الاتجاهات الحزبية – التمثيل السياسي – ضغوط بسيكولوجية على السلطة – تمثيل الفرد في مواجهة السلطة – الموارد المالية للمنظمات – العلاقات العامة مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان-التنشئة السياسية – المجتمع المدني.

مقدمة

دراسة الثقافة السياسية تعتبر من أهم اهتمامات علم الاجتماع السياسي لأنها تفصل في المواقف وتهتم بالقيم والمعايير وتحلل وتبحث في رمزية الفعل الاجتماعي السياسي بمعية المكتسب القيمي واختلاف إعادة انتاجه، كما نرى بأن المؤسسات الثلاث: التنفيذية والقضائية والتشريعية، تمثل حقلا جادا لدراسة البناء المؤسساتي للدول الحديثة و لأن في الجزائر تتميز المؤسسة التشريعية بالنفاذ إلى المؤسسة التنفيذية بحيث يصبح بعض البرلمانيين وزراء وبعض السفراء والوزراء برلمانيين سواء بالانتخاب للمجلس الشعبي ومجلس الأمة أو عن طريق التعيين الرئاسي بمجلس الأمة، كما أن القوانين تصدر من البرلمان عبر ميكانيزمات مختلفة ليلتزم بها ويلزم بها الجهاز القضائي.

الدراسات التي تهتم بالبرلمان حقل مكننا من الخروج بموضوع ثقافة حقوق الانسان من الشرعية لأنها لا تحتاج لإثبات في أعين النخبة على العموم و لأن مشاريع حماية حقوق الانسان يحماها البرلمانين دون أدنى شك ، كما أن أعضاء البرلمان مجموعة من النخبة تتمتع بأنواع من السلطة من خلال المشاركة السياسية و التي تحصل على شرعية و ممارسات سياسية مختلفة ، إلا أن التميز المزدوج الذي سيتحلى به التحليل سيسمح لنا بتصيح التفكير في النظام الاجتماعي من حيث التمايز و من خلال معرفة واقع تفكير النخبة التي تمثل الشعب و تجعلها وسيلة و تمثيل منظم للتبادل مع المجتمع المدني.

الثقافة السياسية لأعضاء البرلمان فيما يخص المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان وما يحققه من هدف معرفي مستند لمشارب اجتماعية سياسية، منها ما يقدمه للموضوع ذاته (كنواة)، فهو في قلب فكر ماكس فيبر حول العلاقات ما بين المعرفة

المنتجة من طرف علوم المجتمع ومعتقداته ومصالحه(*)، «فالحرية ليست ثمرة كل المناخات وليست على مرمى يد كل الشعوب، كلما تعمقنا في هذا المبدأ الذي فرضه مونتيسكيو كلما طالبنا به أكثر، وأعطينا فرصا لتثبيته بتجارب جديدة »[1].

مما سيفسح لنا الحوار الإبستمولوجيا والمنهجي انطلاقا من الوسط العلمي في المجال الاجتماعي السياسي الحديث، وحسب إلياس (N.ELIAS) «1897-1990» يجب على الباحث أن يوفق بين العناصر[2] التي سيبرع هذا البحث في التوفيق بينها».

- من جهة «عدم الاهتمام العاطفي» و«بعد الانتماء الاجتماعي» بحيث أن قراءة الثقافة السياسية فيما يخص المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان سيكون حسب نظر أعضاء البرلمان الوطني.

- ومن جهة أخرى انتماء البرلمان وتعبئته في إطار المدنية الحديثة والتمثيل النيابي في المدينة والمدنية (المفهوم الديمقراطي) الذي له بعد تاريخي قديم وبعد أساسي في الفكر السياسي الاجتماعي[3] المتواصل والتناول العلمي الاجتماعي في مضمونه الثقافي السياسي هو حديث جدا[4].

لا ريب أن حقوق الإنسان تنتهك أحيانا، اعتمادا على ذرائع يقدمها المنتهكون لتبرير سوء أفعالهم، «وإن بعض حكام العالم الثالث يعتمدون في التنكر للحقوق المدنية والسياسة على وجه الخصوص بالقول أنها التضحية مؤقتا»[5]، بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية، حتى يتم بلوغ أهداف جماعية منها الحق في التنمية ويقال إن تجربة البلدان الغربية ذاتها، تثبت أن تجسيد الحقوق المدنية (وحقوق الإنسان) جاء بعد تحقيق التنمية الاقتصادية ما يفتح لنا مجالا واسعا في التحليل.

ذلك ما سجلناه في موقف المؤسس الجزائري عبر نصوص دساتير الجمهورية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية نص التعديل الدستوري لعام 2008، من خلال إقراره لمدونة الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والمواطن، المقررة في نصوص المواثيق الدولية، من حيث كفالتها والضمانات الحمائية لتكريسها في إطار القيم المجتمعية والتي كرسها في نص التعديل الدستوري الجزائري2016 . هذا ما فتح أمامنا مجالا جديدا للبحث في المجال الاجتماعي السياسي الذي يتميز بالفاعلية والفعالية.

فلنتوقف هنا، لنذكر أن الحالة الاقتصادية تعتبر بداهة فعل وبأن الإنسان هو بداهة الفاعل، فهل يعقل حدوث الفعل بدون فاعل، وبتجسيد أكثر نقول أن الحرية تولد الإبداع وما دامت التنمية هي مجموعة من الأفعال وأن الفاعل هو الإنسان المنمي، وصببنا اهتمامنا على الحفاظ على حقوقه من خلال مفهومه الحديث الذي يتسم بالعالمية في آليات تناوله، فرأينا أن نراعي زاوية الاقتراب الأهم تجسيدا لهذا التفتح الشامل، الثقافة السياسية فيما يخص المنظمات غير الحكومية لحماية حقوق الإنسان، ثم قررنا بأن أهم القراءات الممكنة لهذا الدور، في قلب هذه التغيرات: يجب أن يقرأ في المؤسسة التي تعكسها(مؤسسة سياسية تشريعية مفتوحة المشاركة وفعالة التمثيل، وتملك قوة المراقبة والتغيير...) تسعى إلى تمثيل المواطن والمالكة لوسائل المراقبة على الحكومات، والتي تعتبر أحد الدواليب المهمة في هذا التغير ألا وهي البرلمان الجزائري، أي من خلال البرلمانيين الممثلين للشعب على اختلاف مستوياتهم، مناطقهم ومشاربهم الاجتماعية الثقافية والسياسية.

للبرلمانيين الجزائريين بالغ الثقة ورسوخ الإيمان بأنهم على هامش اهتمامنا بالمنظمات غير الحكومية ودورها في حماية حقوق الإنسان، كمركب أساسي للمجتمع المدني الحديث فإن فهم هذا الدور حسب عناصر الثقافة السياسية للمؤسسة التشريعية في عهد التفتح الديمقراطي والتعددية الناشئة وثورات الربيع العربي سيعلمنا الكثيرويفتح سبل الإسهام في مدارك جديدة من التحقيق العلمي في المجال الاجتماعي السياسي.

الأسس الإجرائية لدراسة الثقافة السياسية للبرلمانيين الجزائريين في إطار علم الاجتماع السياسي

التفكيرفي الأقسام الواعية واللاواعية للنشاط السياسي الاجتماعي هدف مهم للبحث للثقافة السياسية تجسده وتحمل معها رصيدا واسعا من التعاملات مع السلطة سوآءا كانت ظاهرة أو خفية وانطلاقا من القناعة بأن للإنسان غايات فردية، وأخرى اجتماعية، فلا يمكن أن نرفض للدولة الجزائرية دورها في الرقابة التي تفرضها على العدالة الاجتماعية، والتطورات التقنية واستعجال بناء النظام الداخلي، المتأقلم مع تغير الأوضاع وإتباع نهج وسط يوفق بين ضرورة التنظيم الذي تقوم به الدولة «واحترام القيم الإنسانية التي بدونها نكون أمام الاسترقاق[6]، ذلك ما سجلناه في موقف المؤسس الجزائري عبرنصوص دساتير الجمهورية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية نص التعديل الدستوري لعام 1996، من خلال إقراره لمدونة الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والمواطن، المقررة في نصوص المواثيق الدولية، من حيث كفالتها والضمانات الحمائية لتكريسها في إطار القيم المجتمعية والتي كرسها في المادة 32 من نص التعديل الدستوري الجزائري[7]. هذا ما فتح أمامنا مجالا جديدا للبحث في المجال الاجتماعي السياسي الذي يتميز بالفاعلية والفعالية.

- بروز أهمية قراءة الثقافة السياسية لأعضاء البرلمان فيما يخص المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان، الذي عرف وثبة منذ أحداث 05 أكتوبر 1988 والمسار التعددي، وزادت أهميته منذ أحداث جوان 1991 التي أسفرت عن إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية، التي فازبها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحل، ثم أزمة الاعتصامات والمواجهات في المرحلة الأمنية المنجرة عن الأزمة السياسية، وإن كانت قد سبقتها في ذلك، أحداث الربيع الأمازيغي، بقيادة الحركة الثقافية البربرية منذ تاريخ 20 أفريل 1980 وقضية (بوياعلي)، ثم التعددية الحزبية بعد احداث أكتوبر 1988وتخلل رحم الأزمة سانتيجيديوا في التسعينيات، كما أن الربيع العربي و الثورات المختلفة وتراجع تمثيل الرأي العام و المجتمع المدني و الفوضى المقصودة في ألعاب القوى التي تمارسها السلط على الفرد و المجتمع المدني و السياسي في العالم العربي و الاسلامي في العشرية الأخيرة إضافة إلى خزان من النشاط المفعم بالنتائج للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، وتناول موضوع حماية حقوق الإنسان من خلال نشاطات البرلمان، ضمن ملفات هامة مثل: الوئام المدني، المصالحة الوطنية، أزمة المفقودين ومساهمة بعض البرلمانيين المباشرة في عمليات استسلام الجماعات المسلحة، و مساعي الإصلاح للمأساة الوطنية في سياسة المصالحة والوئام المدني للدولة الجزائرية، تصعيد المعارضة وتكتلها و المطالبة بمزيد من الحريات قبل و بعد الربيع العربي وما شابه ذلك و جانسه.

- نعتبر دراسة الثقافة السياسية لأعضاء البرلمان الجزائري فيما يخص المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان امتدادا لموضوع ماجيستير علم الاجتماع السياسي دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان حسب أعضاء البرلمان الذي قدمناه تحت إشراف الأستاذ الدكتور خليفة بوزبرة المشرف على الدراسة وعلى اختصاص علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر.

الإشكالية

إذا كانت التضحية أهم ما تتطلبه الأزمات، فإن المواطنة الحقة تبقى التضحية جوهرها، والتضحية الحقة هي المواجهة الرصينة للمسؤوليات، و الوصية الأساسية في سلم القيم والمثل، في سلك التمثيل النيابي كما «أن تفاقم حب الوطن، حركة المصلحة الخاصة، ضخامة الدول، الغزوات، تجاوزات الحكومات صنعوا تصور أفق وسبل البرلماني، أو ممثل الشعب في مجالس الوطن، هذا الذي يجرأ على تسميته في بعض البلدان ثلث الدولة والتي تكون فيها المصالح الخاصة بالإثنين (أي الحكم والبرلماني) في المركزين الأولين والمصلحة العامة في المرتبة الثالثة [8]حسب (جان جاك روسو)، هنا يتجلى واجبه في خدمة المجتمع بكامله، لا فئة من فئاته أو حزبا من أحزابه دون مراعاة ثقل المصلحة العامة أمام المصالح الحزبية أو أي مصلحة خاصة على الإطلاق.

البرلماني الجزائري في هذه المرحلة بالذات التي تتميزبالنشاط المفعم في ميدان حقوق الإنسان، مستجديا لهذا التحدي، من خلال تعريفه بالخادم الحيادي، أو الموضوعي أمام ثقل المصلحة العامة، ومتميزا بمبدأ المصلحة العامة، موفقا إياها إلى حد معين مع المصالح الجزئية أو الفئوية، ذلك من خلال انسجام يفترض أن يعكس موقف الإنسان الشخصي تجاه الحياة، في تصرفاته داخل الحقل السياسي، ويقر بأن مواقفه وتشبعه وقراءته لحقوق الإنسان، في قلب الحدث الذي يسود انفراج أزمة سياسية وأمنية خطيرة، يقابله تحول اقتصادي سياسي واجتماعي نحو الليبرالية الديمقراطية، هي من أجدى العقول الاجتماعية السياسية قراءة بدون منازع.

أقوى الضمانات للحرية كما يرى بعض المفكرين مثل الأستاذ البريطاني (Jenings) «أنها تتمثل في يقظة المعارضة البرلمانية»[9].

وأبلغ ما يهم أن المقاربة المعيارية في العلوم السياسية تقيم الدول وسياساتها بمرجع حمايتها واحترامها لحقوق الإنسان، فالجزائر تتمتع بضمانات دستورية وقانونية وقضائية تلعب دورا هاما في حماية حقوق الإنسان والمواطن وحرياته الأساسية، لا يمكن تقديره في عصر العولمة ولا حسب المفهوم الدولي الجديد إلا من خلال مرافقته للدور الذي تلعبه هيئات غير قضائية، مستقلة عن النظام بدون الاعتداد إلى تسميتها، هي: رابطات، جمعيات، منظمات، مراصد، لجان.....والتي تناضل من أجل تعزيز و مراقبة حقوق الإنسان والمواطن، داخل الوطن أساسا، والتي اعتبر الأخصائيون أن أكفأها وأقواها، التي تتمتع

ببعد دولي، هي المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

بالعودة إلى المشارب النظرية للحقوق الطبيعية التي نراها مرجعا عند (جان جاك روسو)، فإن (لوك) يساند قضية الحقوق الطبيعية التي لا يتنازل عنها، فحاصل هذا التعاقد البدائي وصوت العدد الأكبر يلازم جميع الأصوات دائما، (في مفهوم الممارسة البرلمانية الديمقراطية) وهذا نتيجة التعاقد ذاته، وقد نتساءل هنا بالرجوع إلى مصادر الفكر الذي قرأنا فيه دور المنظمات غير الحكومية حسب أعضاء البرلمان الجزائري: كيف يمكن للإنسان أن يكون مجدا ومجبرا على ملائمة قرارات ليست عزائمه؟ وكيف يكون المعارضون أحرارا، أو خاضعين لقوانين لم يوافقوا عليها، فوجدنا منظرين ومفكرين في علم الاجتماع السياسي يجيبون (منهم روسو، لوك، مونتيسكيو وغيرهم) بكل ما أنتجوا من عقود اجتماعية أو روحا للقوانين أو مراجع نظرية أساسية في هذا المجال، بتصورنا هذا السؤال بطريقة تلائم عصرنا، فالمواطن في الجزائر يوافق على كل القوانين حتى التي تبنى على الرغم منه، وحتى التي تجازيه إذا ما جرأ على انتهاكها، وبما أن أعضاء البرلمان الجزائري يعتبرون من المعبرين على الإرادة العامة، والتي أحد مهامها الأساسية أن تحفظ وحدة الجسم السياسي، أي المصالح المشتركة لجميع أبناء الدولة بدون استثناء، فإن انسجامهم فيما يجب أن تضطلع عليه المنظمات غير الحكومية من خلال دورها في حماية حقوق الإنسان، يعتبر أحد الأسس المهمة لمجال دراستنا الاجتماعية السياسية، والذي سيمكن من فتح أفق لدراسات أخرى حول هذه النواة التي يدور في فلكها كل المفاهيم والحقول الاجتماعية السياسية الجديرة بالدراسة في الجزائر.

فما هي خصائص ووظائف وآليات المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان حسب الثقافة السياسية لأعضاء البرلمان الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: حسب أعضاء البرلمان الشخصية الدولية القانونية للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان في النظام الدولي يفعل دورها في حماية حقوق الانسان.

الفرضية الثانية: حسب أعضاء البرلمان موارد التمويل للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان تحفزها في أداء دورها في حماية حقوق الانسان

الفرضية الثالثة: حسب أعضاء البرلمان التمثيل السياسي في مواجهة السلطة يبرز دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان

الفرضية الرابعة: حسب أعضاء البرلمان التمثيل الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان يفعل دورها في حماية حقوق الانسان

الفرضية الخامسة: حسب أعضاء البرلمان ممارسة الضغوط النفسية على الحكومات يعكس دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان

تحليل ومناقشة أهم نتائج الدراسة:

التفاعل في إطار الثقافة السياسية بين ميكانيزمات التمثيل السياسي في الجزائر وتنظيمات المجتمع المدني وحقوق الانسان يعقد ارتباطا للقيم الإنسانية والسياسية والدينية والقانونية، ذلك بأن البرلمان الجزائري مؤسسة سلطة تمثل الشعب في أجهزة النظام السياسي فهي تدافع عن حقوقه الأساسية وتمثله على مستوى أعلى أجهزة الدولة كالجهاز التنفيذي والقضائي كما أن باب تمثيل المواطن على المستوى السياسي يمكن قراءته في الثقافة السياسية لممثليه وما يتخلله من عناصر فهم عمل مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الدفاع على حقوقه و ذلك ما بينته الدراسة الميدانية التي اعتمدت المنهج التحليلي و تقنية الاستبيان .

الثقافة السياسية المدروسة هي حالة ذهنية وشكل تصوري يهدف لفهم البيوغرافيا الفردية الخاصة بتماثلات المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان التي تعتبر نتاج اجتماعي يبني المجتمع من خلال وظائف مهمة كالدفاع على حقوقه ومبعث الاهتمام بحقوق الإنسان يرجع لكفاح متواصل من أجل الحرية والمساواة في جميع أنحاء العالم الذي أنتج إقرار التدخل من أجل الدفاع عن الإنسانية، حيث يعتبره بعض المفكرين محطة مهمة، لا بل أهم الدواليب في نشأة وتطور الإيديولوجية الديمقراطية، التي ظهرت في أفكار أفلاطون وأرسطو عندما سعيا لتصنيف أفضل أنواع الحكومات أو نظم الحكم السياسي...، وفي نشأة الأحزاب الديمقراطية الليبرالية في عدد من الدول الأوربية، وصياغة الدستور الأمريكي عام 1787 أكدت على ضرورة تحقيق المساواة، الحرية، الحق في الحياة والتطلع للسيادة، فمهمة الحكومات الاجتماعية السياسية هي ضمان وممارسة هذه الحقوق الفردية، وتبلورت الإيديولوجية الديمقراطية في إعلان الحقوق الفرنسي، الذي صدر عام 1789، محددا هدف النظام السياسي في الحفاظ على الحقوق الطبيعية للأفراد، وأن كل من الحكومة والنظام السياسي، مكرسان لحماية هذه الحقوق، ثم برزت فكرة الضمان في ميثاق الأمم المتحدة وفي مواثيق المنظمات الدولية المتخصصة، تلاها صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 ،والاتفاق بين الدول للحقوق المدنية والسياسية سنة 1966، والاتفاقيات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نفس السنة، وعدد كبير من الاتفاقيات الأخرى، هنا يتبين لنا أتساع مجال المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان[10].

حرصا على مشروع مجتمع حقوقه الإنسانية و حرياته الأساسية مصانة و محترمة حذت الجزائر حذو الدول المتقدمة التي ضمنت دساتيرها اعترافها بحقوق الانسان هذا الصنف من الحماية يتبناه الدستور الجزائري في مضمون المادة «33» من نص التعديل الدستوري لعام 1996[11]، في نصه: «الدفاع الفردي أو عن طريق جمعية عن الحقوق الإنسانية وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون» ثم اقر هذه القواعد بأعلى القواعد القانونية في المادة 35 من التعديل الدستوري "يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق و الحريات وعلى ما يمس سلامة الانسان البدنية و المعنوية" . ما يضفي امتياز المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بخاصتي الشرعية الدولية والداخلية في الجزائر، وأداء دورها على المستوى الوطني والدولي في

التعديل الدستوري 2016.

تغيير النظام السياسي الجزائري المتواصل والمتكون من العناصر المستسقاة لقوتها من السلطة ومن نظام معقد لمجتمع له تكوينات جهوية واختلافات وتنوع في المشارب الثقافية والاجتماعية من نظام اشتراكي الى نظام لبرالي تجلى أكثر فأكثر في الواقع الاقتصادي والسياسي الجزائري وعلى مستوى السلطات العمومية التي يجب ان تراقب وتنظم وتقود المركب الثاني وهو المجتمع الموجود قبل هذه السلطة ،هذا المفهوم يعطي أهميته التنظيمية على شكل تمثيلات تكون المجتمع المدني ببعد الفعل السياسي لسلطة العامة (الحقل السياسي) ،هذا النظام السياسي قد لا يستطيع الشعب الجزائري مراقبته من خلال آلية الانتخاب كوسيلة لحرية الاختيار السياسي والمواجهة السياسية الفعالة التي يهيأ لها كالمساهمة في مراقبة الانتخابات من طرف المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان على أساس تنظيمات معارضة لها قوة التأثير والتغيير السياسي مما يجعل المجتمع يعتمد على منظمات غير حكومية لحقوق الانسان لضمان حريته الأساسية « وعليه فإن تطور القوى الاجتماعية في الجزائر يساهم في بناء المجتمع المدني في ظل دولة المؤسسات والقانون، مما يجعل دراسة الثقافة السياسية لأعضاء البرلمان فيما يخص المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان توضح دورها الرئيسي في ممارساتها السياسية و في بنائها الموسوم بدوافع سياسية قيمية واجتماعية مكتسبة ومتطورة بمعية الممارسات السياسية البرلمانية وتبين لنا كذلك مدى الوعي السياسي للبرلماني الذي يعتمد على مكنزمات سياسية تتمثل في القيم والعادات والتقاليد والأفكار والاتجاهات السياسية والمشاركة السياسية في صنع القرار معبرا عن هذا اللباس التعددي الديمقراطي (كأهم الدواليب الاجتماعية السياسية في مراقبة الحكومات وبرامجها وضبط القوانين).

الحصول على الأهمية البالغة لوضع المثقف والنخبة داخل النسق السياسي هو من اهداف التطور الذي حصل في الجزائر كأساس لبناء مؤسسات الدولة مع احترام تجانس القوانين ولعل أهمها القوانين التي تحمي حقوق الانسان وحقوق تعبير الراي العام الذي يتجسد في اراء يقدمها أصحابها ويدافعون عنها دون خشية الخطر على حياتهم [12] والتي تعطي خاصية الرمزية كما يراها هابرماس لذلك فإن تطور القوى الاجتماعية في الجزائر تظهر عند البرلماني ممثلا للشرائح الاجتماعية على مختلف مشاربها ومناطقها (في التمثيل الداخلي للجزائر)التي تبلور المجتمع المدني الجزائري تماشيا مع المتغيرات الدولية الجديدة «كعملية ديناميكية مستمرة تخضع لمنطق التغير بالمعنيين الإيجابي والسلبي، ومصادر التغير قد تكون داخلية أو خارجية، تساهم في خلق قوى وصراعات جديدة في المجتمع، ونقل الأفكار والمعتقدات من مجتمع لآخر، وذلك بفضل التقدم الهائل للتبادل والوسائل الاتصالية والمواصلات، الذي فرض ظاهرة المجتمع العالمي والعالم الجديد» [13]، مما يضفي المنظمات غير الحكومية لحماية حقوق الإنسان في ثقافة البرلمانيين ومجموعة معارفهم، قراءة بمعاني التجربة لعلاقاتهم الروتينية بالسلطة والممارسات الحكومية في هذا المجال، كمراجع للتعريف وتحديد أبعاده في المجال السياسي المعقد «وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعالم الواعية وغير الواعية التي ترشدهم في سلوكهم كمواطنين وممثلين [14]».

سيظهر جليا لكل باحث علاقات مباشرة ما بين الرأسمال الاجتماعي والثقافة السياسية من خلال تداولها لمفاهيم السلطة والدولة والمجتمع اذ تصبح الثقافة السياسية للنخبة نظرية تطبيقية وواقعية لعلم الاجتماع السياسي تسمح بمعرفة نمطها ومصادرها كالتنشئة الاجتماعية والسياسية وتستطيع تقديرها وتحليلها واعتبارها أداة من أدوات الرأسمال الاجتماعي الداخلي والخارجي بحيث ان دراستنا لمجموعة من البرلمانين الجزائريين في وسطهم الاجتماعي والسياسي من خلال قيمهم كالدفاع على حقوق الانسان هذا التقدير للثقافة السياسية التي تتميز بالديمومة والتي تختلف عن قياس الرأي العام فيما يخص قضية سياسة عابرة لأن الثقافة السياسية تستمد مصادرها في هذه الحالة من الثقافة والممارسة السياسية لهذه المجموعة السياسية والتي تعتبرها العامة مجتمع سياسي في حد ذاته مبني على دواليب وتقاليد سياسية كالالتزام السياسي الحزبي مثلا لهذه التقاليد السياسية المبنية على التقيد بمعايير ومنتجات ثقافية أنتجت انتماءات حزبية وتوقعات الحراك السياسي العادي والمدني ونوعية تراكم الأفكار المتجانسة في اختلاف يمتد تجانسه الى تعدد الآراء، كون الثقافة السياسية ليست منفصلة في الواقع بشكل حقيقي عن أكثر التصورات الثقافية شمولا [15] يتسنى فيه رؤية نشاط هذه المنظمات التي شملت أعمدة اجتماعية سياسية، ثقافية وسياسية واقتران زاوية نظر الاجتماعي بالسياسي، يؤكد لنا أن قراءة الثقافة السياسية في أقرب النقاط المشتركة للحاكم والمحكوم، أي عضو البرلمان الجزائري التي يعتبر نمطها الثقافة السياسية للمشاركة في قلب الصراع والممارسة الديمقراطية، والمعبر عنها سياسيا حسب معطيات التغير الحديثة للنظام الجزائري في تمثيل مختلف شرائح هذا الوطن على اختلاف تياراتهم السياسية ومشاريعهم الاجتماعية كما يلي:

1/ قراءة الثقافة السياسية لدور المنظمات غير الحكومية في الضغط على الحكومة :حسب نمط الثقافة السياسية للمشاركة الخاصة بالبرلمانيين الجزائريين هو وصف لمهارة هذه المنظمات النشطة في إرغام الدول على احترام حقوق الإنسان والحفاظ على الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطن ،بطرق مختلفة ومبدعة ، وإنتاج التنوع في التأثير على الرأي العام كنوع من أنواع الضغط المعنوي ، يوجه للحكومة عبر القاعدة والحضور الدائم للمنتظمات غير الحكومية إلى جانب الضحايا، من اجل حماية عاجلة ودائمة لحقوق الإنسان ، سعيا منها لوقف الانتهاكات أوتفاديها إذا كان بالإمكان تفاديها ، فان هذه الضغوط قد أثمرت في الجزائر التي بادرت بالمصالحة الوطنية والوئام المدني على استرجاع بعض الحقوق المنتهكة والتعويض وحتى تحويل بعض المسؤولين إلى العدالة .

هذه الأحداث في قلب النشاط التشريعي للبرلمانيين والتنفيذي للحكومة من خلال ممارستها الطويلة في ظل الأوضاع التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الدموية المليئة بالانتهاكات، في مجالين من العمل النيابي ابتداء من الوئام المدني ووصولا إلى المصالحة الوطنية.

ففهم البرلماني لدور هذه المنظمات الغير الحكومية على العمل على الحفاظ على حقوق الانسان وحمايتها من الانتهاكات في ممارسة الضغوط السيكولوجية على السلطة هوفي الواقع نشاط دائم حيث ان طبيعة هذه الحقوق مثل الحق في

تجسيد مناهضة الشعوب للقتل (القل الذي انتجه الإرهاب بمختلف اطيافه)، وعقوبة الأبرياء حيث جمعت هذه المنظمات معظم المعطيات في زمن الأزمة وأحصت التجاوزات عن طريق تدخل البعثات الدولية ، وأثارت التشاورات مع مختلف الحكومات الجزائرية السابقة من أجل ان تلتزم مواثيقها الدولية وتشجيع مبادرات إعادة السلم و الأمن اعتماد على التشاور والإقناع و كانت سببا ساعد الحكومة على تبني الترتيبات اللازمة، تم التأثير على المواقف وقد تلقى برلمانيين من خلال الأنشطة والعلاقات المختلفة اطلاعا واسعا على هذا النشاط .

رأينا ان البرلمانيين متفقون على ان الدور المنوط بالمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان، حاولنا استسقاء آرائهم الثابتة حول حلقة المنظمات في ممارسة الضغوط السيكولوجية على الحكومات السابقة، فوجدنا ان هذا الدور مصدر اتفاق حسب التمثيل السياسي للبرلمانيين.

ان الممارسة السياسية السابقة في التمثيل السياسي تؤثر على البرلماني بحكم تجربته في الجهاز التنفيذي فهم متفقون على ان هذا الدور هو في صلب الموضوع للمنظمات الغير حكومية لحقوق الانسان.

ثم انتقلنا إلى تقرير هذا الضغط على الجهاز التنفيذي الحالي حسب آراء البرلمانيين، فوجدنا أنهم محاطون علما بثبات ممارسة المنظمات الغير الحكومية لحقوق الانسان ضغط على الحكومات الجزائرية السابقة والحكومة الحالية على غرار المسؤولين السياسيين والعسكريين بطريقة غير مباشرة ، ولعل أقوى الضغوط التي تعرضت لها هي تقديم دعوى ضدها لدى المحكمة الدائمة للشعوب من طرف لجنة العدالة للجزائر، في أكتوبر 2004 والمكونة من المنظمات الغير الحكومية لحقوق الانسان الأكثر نشاطا الى الآن في الجزائر التالية:

- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان
- النجدة مفقودين.
- جمعية حقوق الانسان للجميع.
- مركز الدراسات والمبادرة للتضامن الدولي (CDIM).
- تجمع عائلات المفقودين في الجزائر.
- جمعية النجاة (survie).
- جمعية الدفاع عن اللاجئين (PRO-ASIL).
- -الجيريات واتش

- منظمة العفو الدولية.
- اللجنة الدولية للسلام وحقوق الانسان والديمقراطية في الجزائر.
- منظمة هيومنواتش
- المنظمة العالمية ضد التعذيب.
- حقوقيون بلا حدود.
- الشركة الأورو متوسطية لحقوق الانسان.

وهذا من اجل تمكين المحكمة الدائمة للشعوب من النطق بالحكم في الانتهاكات الخطيرة والشاملة لحقوق الانسان ، والمقترفة من طرف جميع مؤسسات الدولة حسب تعبيرهذه المنظمات غيرالحكومية خاصة السلطات العسكرية ، وقوات الأمن ومن طرف الجماعات الإسلامية المسلحة أثناء المرحلة الانتقالية، ثم إصدار توصيات دقيقة إلى الحكومة الجزائرية والى الهيئة الدولية لحماية حقوق الانسان حول الوضع في الجزائرقبل سنة 2000 والتقدم أمام المحكمة العليا وملفات خطيرة ومقررة للإعدامات خارج إطار القضاء قبل سنة 1995واغتيالات ومجازر وتعذيب واغتصاب واختفاءات قصرية وخطف تعسفي التي سيقت اليه اطياف مجتمع الجزائري في اطارالمرحلة السوداء الذي جاءت في اطاراشكال الإرهاب المختلفة و الذي عبرت عنه الدولة و صرخت في وجه هذه الاعمال من أجل تجسيد الوئام المدني و استتباب الأمن الذي تنعم به الجزائر حتى الساعة ، وانتهاك حرية التعبير بما فيها اغتيال الصحفيين الرافعين لشعار حرية التعبير و الرأي المخالف التي عرفت فيها الجزائر اصعب مراحل الإرهاب ، كانتهاكات للحريات العامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وتقديم معلومات مقررة في 19 ملف حول المسؤولية الضخمة لإرهاب الدولة (حسب المنظمات المذكورة أعلاه) في العنف الدموي الذي تشهده الجزائر خاصة منذ سنة 1992 حتى تكريس المصالحة الوطنية و الوئام المدني، فهذا لا يعني تبرئة الجماعات والأفراد من جرائمهم ، فهؤلاء المحتجون بالكفاح باسم الإسلام ضد السلطة كانوا أيضا هم مسؤولون عن الاختراقات التي حدثت لحقوق الانسان وحق الحياة ، وان كانت هذه المسؤوليات أكثر صعوبة في التحديد نتيجة للعنف والصمت المتواطئ للأعضاء التائبين من الجماعات المسلحة حسب تعبيرهذه المنظمات ، والغياب المقصود في بعض الاحيان لتحقيقات جدية حول هذه الجرائم حسب المنظمات غير الحكومية في تقاريرها ، فتقدمت محكمة العدل الدولية بمسائلات وتقديم تقارير حسب ما هو منصوص عنه في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، نتيجة قوة الإثباتات وعمل لجان التحقيق منذ سنة 1992 وبقيت تمارس الضغوطات على الحكومة الجزائرية بترسانة إعلامية ضخمة ومظاهرات عارمة أمام القنصليات الجزائرية بالخارج ومقر الأمم المتحدة ، ومقر محكمة حقوق الانسان الدولية قبل سنة 2012(قضايا المفقودين)، وتقارير دائمة موجهة إلى الجهاز التشريعي أي البرلمان الوطني ، والمجلس الدستوري ، والمجلس الأعلى للدولة ، فقامت كل هذه

الهيئات بدراسة هذه التقارير والرد عنها أمام المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة والمنظمات الغير حكومية .

كما نذكر في ملف رأي محكمة العدل الدولية هو عبارة عن عينة بسيطة من الضغط السيكولوجي الدائم على السلطة من طرف الميكنزمات الغير حكومية، هذا الكم الهائل من الضغوط على الساحة الدولية والمحلية قراءة أيضا حول ممارسة المنظمات الغير حكومية للضغوط السيكولوجية على السلطة عند البرلمانيين حسب التجربة المهنية في المجالات السوسيومهنية التالية : الإعلام، القانون ، التعليم العالي ، الإدارة والأشغال الحرة والوظائف الأخرى .

فوجدنا ان دور المنظمات الغير حكومية لحماية حقوق الانسان يكمن في ممارسة الضغوط السيكولوجية على السلطة حسب رأي البرلمانيين ومصدر تعرفهم ، لان ثقافتهم السياسية الجماهيرية حول واقع عدم الاستقرار في الجزائر ، ومصادره غير منفصلة عن الثقافة العامة التي تساند الجزائر في أوقات السلم وتدفع باتجاه التغيير نحو الديمقراطية كون البرلماني فاعل ونشيط قبل ويعمل على تفسير المصلحة الوطنية وتجسيدها كخادم للأمة ، يسعى إلى حماية البلاد حتى من المسؤولين أنفسهم واكتسابه للتجربة وتبلور الوعي الثقافي الديمقراطي في الجزائر من خلال تشريعات أرضية المصالحة الوطنية المتوجة في سبتمبر 2005 كتعبير دقيق عن تطور الوضع في هذه الثقافة ، وإدراك دلالات وتأثيرات وتطور الموقف السياسي الديمقراطي .

2/ الثقافة السياسية للبرلمانيين فيما يخص وسائل عمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان: بكل موضوعية حسب الثقافة السياسية للبرلمان الجزائريين فإن أهم وسائل النزع على العقل الراكد غمامة الضعف وعدم إمكانية تغيير الأوضاع وتجسيد دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان من خلال التمثيل الاجتماعي السياسي في مواجهة السلطة، بهدف التأثير والتمثيل للمجتمع المدني (أفراد، جماعات وحركات) مستعينة بشبكة دولية للتضامن بين الشعوب ومباشرة أساليب التحسيس والتوعية بمخاطر الانتهاكات التي وقعت في الجزائر لتدفع بالشعوب والهيئات الأممية الدولية لاتخاذ مواقف مشتركة للضغط على الحكومات الجزائرية و دول العالم بأساليب متعددة كي ترغمها على إحداث التغيير نحو الأحسن.

وقراءة الثقافة السياسية فيما يخص التمثيل الاجتماعي والسياسي للمنظمات غير الحكومية في مواجهة السلطة بالمحيط العقلي الذي يصدر في إطار الفعل الاجتماعي بالجهاز التشريعي، أي البرلمانيين هو تعبير عن الوضع بخاصية مرنة لدى المجتمع تنسق مع قابلية التغيير اثر الممارسة الديمقراطية بقبول مختلف أوجه التمثيل واختلاف آراء التمثيل(السياسي والاجتماعي) كحركة قائمة على التفاعل في إطار فهم عقلاني ووحدة ثابتة إنسانية كحماية حقوق الانسان،هذا ما قرأناه في آراء ومعلومات تعامل البرلمانيين المباشر للحكومة الجزائرية مع الممثلين الاجتماعيين والسياسيين للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان الذين اقروا بوجودها، ولاحظنا بان نسبة ضعيفة جدا لا يقرون بوجود هذا التعامل حسب معلوماته.

وعرفنا ان البرلمان الجزائري يناقش تقارير المنظمات الدولية عن طريق كل الهيئات التي تمثل التعامل الخارجي والدبلوماسي، البرلمان ناقش وضعيات دولية مزرية لحقوق الانسان في ملتقيات للمنظمات الحكومية الدولية باستمرار عند استشارته الحكومة في قضايا الانتهاكات بالعراق ودارفور بالسودان ومساعي الجزائر بأريتريا وليبيا ومصر وتونس واليمن وافغانستان ومالي والصومال على سبيل المثال لا الحصر.

واستقرأنا في الثقافة السياسية للبرلمانيين تأثير الممثلين الاجتماعين والسياسيين للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان على الحكومة فوجدناها مؤثرة ثم لجئنا لقراءة هذا التأثير لممثلين للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان مقابل التمثيل الولائي للبرلماني فوجدنا ان المناطق الهامة أي أقطاب الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، كالجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، باتنة، سطيف الجلفة، تيزي وزو. فأبرزت إلى السطح آراء قليلة لا تقربان للممثلين الاجتماعيين والسياسيين لهذه المنظمات تأثيرا على الحكومة الجزائرية، وذلك لأنهم يرون بان الحكومة تتجاهلها أحيانا.

أما باقي الآراء فإنها تقر بنسبة عالية تأثير هذه المنظمات غير الحكومية الجزائرية، حيث ان الممثلين الاجتماعين والسياسيين يؤثرون مباشرة في الحكومة الجزائرية نذكر منهم: ممثلي الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان، منظمة العفو الدولية، اللجنة الدولية للسلام وحقوق الانسان والديمقراطية في الجزائر، والشبكة الاورو متوسطية لحقوق الانسان،بجلب المقررين مختصين دوليين وبعثات ميدانية بخصوص تعذيب المفقودين قصرا بالجزائر ولجأ الممثلين لهذه المنظمة إلى المحكمة الجنائية الدولية بعد إنشائها في 01/جويلية/2005 والتي صادقت الجزائر على أهليتها والتجأت إلى تمثيل المعارضين في مختلف المحاكمات وجعلها منطلقا ثابتا للتمثيل الفردي في مواجهة السلطة ولنسرد مثالا من الأوجه العديدة والكثيرة حالة لجوء هذه المنظمات للمحكمة العليا الفرنسية في باريس التي ردت في سبتمبر 2002 الدعوة بالقذف التي رفعها الجنرال « خالد نزار» حول انتهاكات محددة لحقوق الانسان وحقوق الشعوب تعرض لها سكان جزائريون قبل 1998 وبالأخص منذ توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 التي تبقى حرب شعارات و مواجهات اعلامية مستمرة ما بين شخصيات كانت فاعلة قبل مرحلة الوئام المدني الى يومنا هذا ، لقد مثل هذا القرار القضائي مرحلة مهمة في تمثيل الفرد في مواجهة السلطة والذي تقوم به منذ سنوات طويلة منظمات غير حكومية ومناضلي حقوق الانسان على الساحة الدولية قصد تسليط الأضواء عن المسؤوليات في المأساة التي أدمت الجزائر لمدة سنوات قبل تجسيد الوئام المدني، فحسب البرلمانيين تمكنت العديد من المنظمات غير الحكومية باعتلاء مستوى راق دوليا في تمثيل الفرد والجماعة ومسجوني الرأي، وضحايا الإرهاب، ورد الاتهامات في مواجهة السلطة والضغط عليها من اجل تجسيد برنامج يضم التعويضات لضحايا الإرهاب والمأساة الوطنية ما زالت تثمر سلاما وأمنا على المواطنين الجزائريين و الذي يعتبره البرلمانيين أهم انجازا سياسي للدولة الجزائرية حتى الآن .

وأحطنا علما من طرف البرلمانيين بان لكل هذه المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان مقرات بالجزائر العاصمة وان للبرلمانيين اتصالات بهذه المنظمات وان النسبة الساحقة من البرلمانيين لهم اتصالات بهذه المنظمات، وأخبرنا بان لهم واسع

العلم بمستوى الكثافة الكبيرة لاتصالات البرلمانيين الآخرين ورأينا بان هذه المعلومات حول الاتصالات غير متأثرة بالمستوى العلمي للبرلماني حيث بقيت هذه الاتصالات متكافئة حسب الالتزامات السياسية الحزبية للبرلماني وحسب مفهومه وأبعاد هذه الاتصالات.

حسب الثقافة السياسية للبرلماني هذا التمثيل للفرد في مواجهة السلطة هو في الحقيقة مناداة بالعدل والديمقراطية الفعلية، ويعبرتفهمه عن استمرارقوة القانون لدى الدولة، وقوة المشاركة السياسية الدولية في الأجهزة التشريعية والتنفيذية وان مفهوم الثقافة السياسية هو مربوط وان لم يكن كله حضوري في التمثيل الواقعي والتجاوب معه على المستوى السياسي أي التزام يرتبط بمدارسة والاستجابة من خلال البرنامج وخطط والمشاريع لاستعادة السلام والأمن في الجزائربإدراج المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان كفاعل مباشر.

وهذا ما يجسده اكتساح الساحة السياسية والاجتماعية لقوانين أرضية المصالحة الوطنية والوئام المدني، والذي وجد الرؤيا الإنسانية لمفهوم تمثيل الفرد في مواجهة السلطة لاستعادة حقوقه الإنسانية وحرياته، واستيعابه وعيا وفكرا وتطبيقا على مستوى الجهاز التشريعي والتنفيذي في الجزائر مجسدا في دستور 2016.

3/ الثقافة السياسية حول الادوات الفعالة للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان:

حسب الثقافة السياسية للبرلماني فإن خصائص ومصادرتمويل المنظمات غير الحكومية سيرفع الاستفهام حول تطوير حركة المجتمعات المدنية الدولية والتحليل الديناميكي للأهداف المسيطرة من خلال التزام بترقية الحقوق وحريات المواطن ،إذ ان المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان واقع ثقيل بنشاطاته في العلاقات الخارجية بين الدول يتجلى هذا البعد في ترابط ثلاث عناصر أساسية :

المجتمع المدني واستقلالية المنظمات غير الحكومية، التكافل العابر للحدود أي الدولي ،ومعيارية قياس الأنظمة السياسية حسب احترامها لحقوق الانسان ، اذ يرى البرلمانيين أنه ظهر جليا من خلال واقع العلاقات الدولية ظهورها على سطح كل التداولات السياسية بدءا بالحراك الاجتماعي وانتهاء بالتغيير الاجتماعي في عصر تميزبالتدويل ،كأساس ملزم للدخول للائتلافات والمنظمات العالمية التي تعتمد فكرا وتطبيقا العولمة ،بروز عنصر التركيبة الفعلية للمنظمات غير الحكومية للإنسان حسب الأهداف ،غير مستقلة تماما إذ ما اعتمدت التبعية في الموارد المالية ،حيث انها تربح أكثر حرية كلما كان اختلاف مصادر الموارد أكبر.

ويرى البرلمانين أن هذه الهيئات الدولية الأممية كالأمم المتحدة تعبرهذه المؤشرات مهمة في حياة المنظمات، فجعلت لها نصيبا من الموارد وهيأت لها وسائل دبلوماسية كالشخصية الدولية مقابل تحديد إجراءات مقاربتها عن طريق مشارع و تقارير محددة المعالم لكي لا تنحرف عن مسارها وهذا ابتداء من الملتقى الدولي للمجتمع المدني الاورو متوسطي الرابع ، بمرسيليا من

يوم 12-10نوفومبر 2000 الذي درس مدى نشاط وأهلية وسعة وكفاءة المنظمات غير الحكومية بالجزائر على غرار باقي الدول فمكن أهمها من اعتلاء دور حماية حقوق الانسان بقوة المنظمات غير الحكومية التالية :

الجيريا واتش، منظمة العفو الدولية، اللجنة الدولية للسلام وحقوق الانسان والديمقراطية في الجزائر، الفدرالية الدولية لرابطات حقوق الانسان، هيومن رايت واتش ، المنظمة العالمية ضد التعذيب بأنظمة المحققون بلا حدود ،الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الإنسان ، واعتمادها كخبراء في مجال محافظته على حقوق الانسان وتطويرها بالجزائر فقرأنا معلومات البرلمانيين حول تمتع المنظمات غير الحكومية بالشرعية القانونية في الجزائر التي يكفلها الدستور والقانون الجزائري في حق ممارسة المطالبة والتطوير لحقوق الانسان أفراد وجماعات ، حيث وجدنا هذه الشرعية مصدر اتفاق عام للبرلمانيين وبحثنا في معلومات حول امتداد المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان بتمثيل المنظمات الدولية التي اقرها البرلمانيين ومساعدة خاصية الامتداد الدولي للمنظمات غير الحكومية لحقوق النسان، فاقرو ذلك دون معارض ثم تجلت في معلومات البرلمانيين الدور الحثيث الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية لحقوق النسان النشيطة في الجزائر على المستوى الدولي فاقرو بذلك لأنها تشارك بصفة نشيطة في قضية الصحراء الغربية ومالي والنيجر وعدة قضايا افريقية ودولية تهم الرأي العام الجزائري كتبعات و تحولات الربيع العربي كمأساة سوري و ليبيا و العراق و اليمن وقرانا توزيع آراء البرلمانيين حول دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان النشيطة بالجزائر على المستوى الدولي حسب التجربة في التمثيل السياسي للبرلمانيين فوجدناهم يقرونها على اختلاف مشاربهم في التجارب السياسية والحزبية إن التأثير في البنية العضوية يظهر جليا في الجهد البشري، الذي يحفز في التأثير على الرأي العام معززا الأهداف التي تتمثل في حماية حقوق الانسان ، والمشاركة الدولية للمنظمات غير الحكومية النشيطة في الجزائر المذكورة آنفا في تنوعه ما بين مفتوحة العضوية للأشخاص الطبيعيين كالفدرالية الدولية لرابطة حقوق الانسان وتلك المفتوحة العضوية للجماعات فقط كالشبكة الاورو متوسطية لحقوق الانسان والمفتوحة العضوية للأشخاص الطبيعية والجماعات كمنظمة العفو الدولية . كل هذه الفئات بخصائصها العضوية والبنيوية حسب الثقافة السياسية للبرلمانيين تلعب دورا مهما في حماية حقوق الانسان في الجزائر برغم تعارضها معهم في بعض المواقف والاتجاهات السياسية.

ولعل تمويل المنظمات والدعم السياسي والمعنوي الدولي هو الذي يحفز نشاطها الذي يتفق البرلمانيين أنها تتلقاه من طرف الحكومة الجزائرية الذي يهتم في مجمله بالحملات التحسيسية مثل حقوق الطفل وحقوق المرأة حيث تكفلت الحكومة بطبع منشورتين تحت إشراف اليونسكو والمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان، كما تعارف البرلمانيين على انها تتلقى دعما دوليا، وان كل هذا الدعم يوظف في مجال حقوق الانسان لان هذه المنظمات لا توظف هذا الدعم في مهاجمة أطراف سياسية ولا تتدخل في المواجهات الحزبية حسب الاتجاهات ولا تراعي سوى التجاوزات وقد تم إشراكها في مراقبة الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية في 08 أفريل 2004 ورفضت ان تنزلق في المنحنى السياسي الذي أراده مرشح الرئاسة السيد بن فليس في ليلة 08 أفريل 2004 مطالبا بإجراء مسيرة لرفض النتائج بحجة التزوير حسب رأيه وكانت النتائج نزيهة حسب الهيئات الدولية

والوطنية المراقبة، فجاء في توزيع رئي البرلمانيين حول توظيف الدعم المادي والمعنوي والسياسي للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان في الجزائر في مجاله اتفاق عام وظهرت معارضة قليلة لهذا الرأي من طرف بعض برلمانيين حزب جبهة التحرير الوطني معتصمين امام البرلمان لمدة ساعات لأنهم كانوا مساندين للسيد علي بن فليس ولم تتدخل المنظمات غير الحكومية في الانزلاق الذي أراد ان يجرهم إليها بعض من أعضاء حركة حماس لأنها لا تتدخل في دائرة اهتمامهم أيضا في قضايا إسلامية بقدر ما تتدخل في القضايا الأخرى جزء بسيط من الأحرار الذين كذلك لا تتدخل في دائرة اهتمامهم. إلا ان اتفاقهم التام دون معارض تجلى في ان الدعم المادي والمعنوي والسياسي هو المحفز الأساسي للمنظمات غير الحكومية في أداء دورها واتبعت هذه القراءة بآرائهم حول وضعية حقوق الانسان في الجزائر الذين يعتبرونها بين متوسطة إلى جيدة نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وتطور السلم في الجزائر في كامل ولايات الوطن الممثلين لها وانتهت بتقرير إيجابي حول الانتخابات الرئاسية في 09 أفريل 2009 وانتخابات 17 أفريل 2014 بان دورها محصور في مجاله حيث لا يعتبرها أعضاء الجهاز التشريعي من الجماعات الضاغطة لأنها اكتفت بالهدف الذي اطر بنيتها العضوية التي تجعل منها منظمات غير حكومية دون تبعية مفرطة واستعمال ظاهر لها من احد الأطراف على الصعيد الوطني او الدولي يبقى عليها رهان صعب هو الحفاظ الدائم للسلام وترقية حقوق الانسان في الجزائر.

الاستنتاج العام:

فرصة مجتمع البحث أي مجموعة البرلمانيين الجزائريين للتطور الارتقائي بمعلومات ثابتة وحقيقية حول دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وخلال فترة البحث انطلاقا من الفترة التشريعية الخامسة الى السابعة هي اكبر كلما زادت درجة تشابك العلاقات العامة بين الحكومة والعلاقات مع المنظمات غير الحكومية نفسها ، وعلاقته مع البرلمانيين الآخرين مربوطة بعمق الترابط المتبادل بينهما وبين البعض الآخر ، لان جوهر الانتماء الايجابي يثري المعرفة وتؤثر فيه إيجابا أيضا وتعتمد أيضا على قاعدة الكفاءة العقلية التي تخص هذا المجال، والمتجسدة في المستوى التعليمي « التجربة السوسيومهنية « تجربة التمثيل السياسي ، والقناعات السياسية حسب الاقتناع السياسي الإيديولوجي المتمثل في التمثيل الحزبي ، والانتماء الجغرافي الذي يحدد أهم معالم الانتماء الاجتماعي والسياسي في إطار عام تميزه به نشاط المرحلة ذات الطابع السياسي المتفتح والليبرالي والديمقراطية أي يصب في مفهوم الإيديولوجية الديمقراطية لمكانة البرلماني ،السياسية للبرلماني وتصور أخلاقي حول المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان لما تحمله من فكر حقوق الإنسان ، وحالة البرلماني الاجتماعية في التمثيل التي تركز على جميع الأفراد في تساويهم أمام القانون و الدستور، ومن حقهم استخدام الوسائل القانونية والمدنية مع مراعاة هدف النظام السياسي في إسعاد الأفراد وحرية تحقيقهم حرياتهم من خلال الصالح الجماعي العام .

من خلال دراستنا لخلفية البرلمانيين ودور المنظمات غير الحكومية حسب تنوع النشاط البرلماني في التمثيل وجدنا أنها موزعة بطريقة متكافئة بين نشاطات البرلمان ، الاجتماعية والسياسية والثقافية ، ثم سعينا إلى استقراؤها من

خلال عنصر المستوى التعليمي مربوط بنوع النشاط للبرلماني فوجدنا أن معلومات البرلمانيين فيما يخص التنظيمات غير الحكومية لذوي المستوى الجامعي وما بعد التدرج لها مصادر مختلفة حسب كل أنواع النشاط وانه كلما نقص المستوى التعليمي أي ثانوي فما دون المعلومات المستقات من خلال النشاطات الثقافية يتأثر سلبا ، وان معلوماتهم من خلال النشاطات السياسية والخاصة ضعيفة إلى منعدمة لأن المستوى العلمي كلما زاد فإنه يحفز المعرفة من خلال النشاط الثقافي والسياسي والعلاقات الخاصة لما لها من التزامات قوية تتطلب الوعي الكبير والإحاطة بدور المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان .

لما قرأنا حجم العلاقات العامة مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان حسب نوع النشاط فوجدناها كثيرة ومتكافئة وكبيرة ثم قرأنا هذه العلاقات متأثرة بالاتجاه الحزبي فوجدنا أن حزب جبهة التحرير الوطني أكثر تعاملا مع المنظمات وأكثر ممارسة نتيجة لتجربته السياسية الحزبية المتميزة بقوة التمثيل في السلطة التشريعية والتنفيذية الطويلة ، ووجدنا ان الاتجاهات الأقل تمثيلا في البرلمان أقل علاقة عامة مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان أي أن التمثيل السياسي في البرلمان له دور أساسي في تحديد حجمها .

إن استعداد البرلماني للمشاركة يكون من خلال فهمه وتجارب حياته ، فإذا كان عامل السن قد أظهر لنا تأثيرا مباشرا على حجم العلاقات العامة مع الحكومة ، بحيث أنه في مراحل الحياة الأولى المتميزة بالنقص في التجربة على العموم بين 34-30 سنة ، فان هذه العلاقات هي وليدة النشاطات بالبرلمان ، والنشاطات السياسية فقط ، ثم تتطور حسب فئة السن الأعلى ، كالنضج والكهولة نتيجة لطبع الإنسان الذي يزيد في اتساع علاقاته ، أي أنها تصبح محورية ، وتمس مختلف مستويات النشاط المنوط بالبرلماني فتصبح علاقات محورية متفتحة على عدة ميادين تدور حول النشاط في البرلمان أي التشريع كنواة مركزية تماما مكتفية بالنشاط

التشريعي لفئات أكثر من 60سنة كل هذا يؤثر مباشرة على دائرة اهتمام البرلمانيين بالمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان لأنها في تعامل دائم مع الحكومة.

فرغم تعدد مشارب البرلماني وتنوعها ، وربما حتى أهدافها ، فان التركيبة الأساسية التي تجمع في دراستنا بين البرلماني والمنظمات غير الحكومية ، هو تأثيرها في حماية حقوق الإنسان ، أي ما يجمع كل البشر ، إنها وحدة قياس اعتمدتها في عمل البرلماني على الاختلاف والتباين الثقافي والسياسي أو حتى الاجتماعي ، وهذا لا يعني أبدا التنافر الإنساني وبه قرأنا دور البرلمانيين في حماية حقوق الانسان ، فوجدنا ان البرلماني يعتمد هذا الدور ثم درسنا هذا الدور حسب نشاطاته المختلفة لكي نقيس مدى فهمه لدور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان بخلفية الفعل نفسه لدى البرلماني فوجدناه أنه يتجسد في كل أنشطة البرلماني ، هذا ما أكدته لنا في معلوماته حول اداء هذا الدور من طرف البرلمانيين الآخرين

كذلك .

ثم حاولنا قياسه للأحزاب والتوجهات السياسية حسب فأطلعنا على أن قوة التوجهات للحكومة فيما يخص حقوق الانسان تتزعمها جهة التحرير الوطني لباعها الطويل والقوي في السلطة التشريعية، والتنفيذية مما يكسب برلمانيها الاضطلاع بهذا الدور بطريقة كثيفة.

هذه التجربة والممارسة في هذا المجال تدعم البرلمانيين لدور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان، وسعينا إلى تأكيد نظرتنا من خلال معلومات البرلمانيين حول هذا النشاط، عندما سألناهم عن دور البرلمانيين الآخرين في إدلاء توجيهات، فأكدوا لنا هذه القراءة الواقعية على الصعيد الاجتماعي، والسياسي لأعضاء البرلمان.

دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان يكمن في الضغوط السيكولوجية على الحكومات حسب أعضاء البرلمان تعارف كما أن التجربة السياسية سواء أكانت سياسية بحتة أو سياسية إدارية في التمثيل تزيد من التأكيد ، لأن قراءته تمتد من تجربة مشاركة في الأجهزة التنفيذية ثم دعمناه بدراسة حسب توزيع التجربة السوسيو مهنية فلم نلاحظ سوى المزيد من التأكيد على واقعيته فرأينا ان واقع الجزائر خلال الخمس عشر سنة الأخيرة هو الذي استمد منه هذا الإقرار بهذا الدور المعبر عنه في فرضياتنا الخمس .

كما سلطنا الضوء في الفرضيات و دراستها فتحقق حسب الثقافة السياسية للبرلمانيين ظهور دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان من خلال التمثيل الاجتماعي والسياسي في مواجهة السلطة الذي قراناه وتعامل الحكومة مباشرة ومناقشة تقارير هذه المنظمات الدولية وان الممثلين الاجتماعيين والسياسيين لهذه المنظمات تأثير على الحكومة حسب التوزيع الجغرافي للتمثيل النيابي للولايات .لأن هذه التجاوزات خلال الفترة المنصرمة عمت كل مناطق التراب الوطني فاقر البرلمانيين ذلك ، وان هذه المنظمات لها مقرات وأن نسبة كبيرة من البرلمانيين لها اتصالات بهم فأحاطوها بكل عناصر التمثيل في ميادين عملها وإطاره قانونيا وحضورها ميدانيا .

تطرقنا في الفرضيات لكون تمتعها ببعض الخصائص كالشخصية الدولية ومصادر التمويل المختلفة يفعل أدوارها في حماية حقوق الانسان حسب البرلمانيين فوجدناهم متفقين على انها تتمتع بالشرعية القانونية الجزائرية في حق الممارسة في إطار حماية حقوق الانسان وان لها امتداد بتمثيل منظمات دولية أي ان لها عضوية دولية أقرها البرلمانيين وأن هذا الامتداد للبنية يساعدها على أداء أدوارها كما أنه حسب آراء البرلمانيين فإن المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان النشطة في الجزائر تستمد قوتها من الشرعية الدولية.

من خلال دورها على المستوى الدولي كالتدخل في قضايا بلدان شقيقة وقضايا عالمية للحد من انتهاكات حقوق الانسان ورأينا ان توزيع هذا الرأي عند البرلمانيين حسب التجربة في التمثيل السياسي السابق فوجدناهم يقرون بأنها تقوم بهذا الدور وان

الدعم المعنوي والمادي والسياسي يحفز دور هذه المنظمات مصدر اتفاق آرائهم، وأنها توظفه في هذا الإطار.

فيرى البرلمانيين أن تأملنا لحياتنا الاجتماعية والسياسية مكنت من قراءة تحسن أوضاع الجزائر بعد مرحلة دامية فالسلم يساعدنا في فهم ذواتنا الجماعية والاجتماعية الفردية في تنوعها ووعيها وعقلانيتها أحسن من ذي قبل بإرادتنا ،هذا ما عبر عنه رأي البرلمانيين في حالة حقوق الانسان بالجزائر إذا اعتبروها من متوسطة إلى جيدة وقرانا هذا الرأي حسب توزيع التمثيل النيابي الجغرافي الولائي فكانت مجسدة قراءته في واقع مختلف مناطق الجزائر، فوجدنا بان هذه الوضعية من متوسطة إلى حسنة كانطباع عام وقسنا مدى إعتبار برلمانيين المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بالجزائر أنها جماعات ضاغطة بالجزائر فوجدنا ان لا يعتبرونها كذلك في إطار طابعها ونشاطها الذي حدد إطار عملها وأنها ملتزمة به .

ان هذه القراءة لدور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان في الوعاء الحاوي لتجارب وممارسات وطرائق التشريع ، أي أعضاء الجهاز التشريعي مكنتنا من الإحاطة بآرائهم مميزين بين الغث والسمين كما هو معروض عليهم من مؤشرات لقراءة فرضياتنا كنتيجة لما اكتسبوه من تجارب وأحداث ومواقف مرت بها الدولة الجزائرية منذ 2002، ومن ثم فإنهم في اعتقادنا شرحوا شرحا شفافا ناضجا ، بحيث استعملنا بعض عناصر النسق المتعامل بالقيم والمعتقدات السياسية والمستوى العلمي والانتماء الجغرافي والتجربة السياسية ، وفي التمثيل وأنواع النشاط المنوط بالبرلمانيين وقد حاولنا تفسير الآراء ومكوناتها وكيف تتشكل ؟ وكيف تعمل؟ فوجدنا دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان يعتمد على التدويل والضغط على السلطة وتمثيل الأفراد والجماعات في مواجهتها لان لها خصائص تسمح بذلك حسب أعضاء البرلمان الجزائري.

- نعتبر دراسة الثقافة السياسية لأعضاء البرلمان الجزائري فيما يخص المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان امتدادا لموضوع ماجيستير علم الاجتماع السياسي دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان حسب أعضاء البرلمان الذي قدمناه تحت إشراف الأستاذ الدكتور خليفة بوزبرة المشرف على الدراسة وعلى اختصاص علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر.

الهوامش

1/ Jean-Jacques Rousseau, du contrat social, S N E D. Alger, 1980, livre 03 chp 08, p77

2/ Alain BETONE, Christine DOLLO , Jacques GERRASSOUNI, Emmand LE MASSON, Christophe Rodrigues : Aide mémoire -Sciences Sociales, 3eme édition ,Dalloz , Paris 2002, p 18.

3/ La sociologie politique aborde les phénomènes de pouvoir dans la sphère politique. Elle s'intéresse à des problèmes comme l'organisation des partis politiques et des systèmes démocratiques, les crises politiques et les révolutions, les relations internationales ou la culture politique d'une population ou une partie de . Elle partage certains domaines d'études avec d'autres disciplines, comme les sciences politiques, les sciences de l'administration ou la sociologie du droit.

4 /تعتبر دراسة الثقافة السياسية لأعضاء البرلمان الجزائري فيما يخص المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان امتدادا لموضوع ماجستير علم الاجتماع السياسي(سنة 2006-2005) الموسومة بدور المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان حسب أعضاء البرلمان الذي قدمناها و مازالت تحت إشراف الأستاذ الدكتور خليفة بوزبرة المشرف على الدراسة وعلى اختصاص علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر.

5/ قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 69.

6/ Devessher CHARLES, théories et réalités en droits internationaux .Public, in le droit international au service de la paix et du développement, édition Pedone, paris, 1991, p-215.

7/ Jean-Jacques Rousseau, op cit, livre 03 chapitre 15, p92.

التعديل الدستوري للجمهورية الجزائرية الشعبية المؤرخ في 28 نوفمبر 1996.
/8 التعديل الدستوري للجمهورية الجزائرية الشعبية المؤرخ في 28 نوفمبر 1996.
9/عبد الحكيم حسن العيل :الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي وفي الإسلام (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، ط 1، 1974، ص ص: 157-96

10/ François CHAZEL Collective et movements sociaux، PUF، Paris,1993, p 225.

11/ نص التعديل الدستوري لعام 2016 تقابلها المادة(32) من نص الدستور 23 فيفري 1989 محتفظا المؤسس بنفس الصياغ.

12/ إن هذه المادة الدستورية قاعدة جديدة بالنسبة لدساتير الجمهورية سنتي 63، 76، والعلة من وجودها هو تقنين عمل بعض المنظمات غير الحكومية المكلفة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته في الجزائر وترقيتها والتي كانت تنشط في إطار اللاشرعية منها l'ADDH وإعادة تكريس هذه المبادئ في دستور و التعديلات الدستورية 2008 و 20016.

13/ حسين توفيق إبراهيم: (بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية)،"المجتمع المدني العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية" مؤلف مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت سبتمبر 1992، النقطة الثانية، الفكرة السادسة، ص 699.
فيليب برو: علم الإجتماع السياسي، ترجمة.د.محمد عرب صاصيلة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، لبنان 1998، ص 213.نفس المرجع السابق، ص 218.
14/ فيليب برو: علم الإجتماع السياسي، ترجمة.د.محمد عرب صاصيلة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، ط1، لبنان 1998، ص 213.
15/ نفس المرجع السابق، ص 218.

أهم المصادر باللغة العربية

1. إبراهيم(حسين توفيق): بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، مؤلف مركز الدراسات الوحدة العربية»المجتمع المدني العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، بيروت سبتمبر 1992، النقطة الثانية، الفكرة السادسة.
2. الجرف(طعيمة): نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، ط 12، 2015.-
3. الجمل. (يحي): الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1995،
4. أحمد - أندري (هوريو): القانون الدستوري والنظم السياسية ، الجزء الأول ،ترجمة على مقلد وآخرون ، الأصيلة للنشروالتوزيع ، بيروت.1974
5. أنجرس(موريس): منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد

سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

6. إمام (عبد الفاتح إ مام): الطاغية، دراسة لصور من الاستبداد السياسي ، عالم المعرفة ،الكويت ،1994.
7. بوشعير(.سعيد): النظام السياسي الجزائري، الطبعة الثالثة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، أكتوبر 2004.
8. برو (فيليب): علم الإجتماع السياسي، ترجمة.د.محمد عرب صاصيلة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، لبنان
9. بسيوني(عبد الغني عبد الله): النظم السياسية لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والنظريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991.
10. -جيمس (بيرك): عندما يتغير العالم ، ترجمة جيلالي ليلى وجلال شوقي ،ط2 ،عالم المعرفة ، الكويت ، 2015.
11. دولاشاريير(روبييه) : دراسات حول النظريات الديمقراطية ترجمة د.حافظ الجمالي، دار الدراسات والترجمة والنشر،ط2 دمشق، 2015.
12. روسو(جان جاك) : في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1973.
13. صباريني(غازي حسين): الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مكتبة الثقافة، الأردن، 1997
14. فاتح(إلياس) : تطور الفكر الماركسي-عرض ونقد,دار الطليعة، بيروت، طبعة 08، 2015،
15. قروم (إيريك): الإنسان بين المظهر والجوهر ، ترجمة رضوان زهران سعد فطيم لطفي ،ط2، عالم المعرفة ، الكويت ، 2015
16. -كارل (ينذرس): لماذا ينفرد الانسان بالثقافة ؟ الثقافة البشرية نشأتها وتنوعها، ترجمة جمال شوقي ،عالم المعرفة، الكويت 1984
17. كرين (برنتون): تشميل العقل الحديث ، ترجمة شنوفي جلال خطاب رزقي عالم المعرفة الكويت 1984
18. مجموعة من الكتاب: نظرية الثقافة، ترجمة سيد الصاوي علي السيد يونس الفاروق زكي سلسلة المعرفة الكويت 1997
19. عارف السيد(.رشاد): نظريات حول حقوق الإنسان في النزاع المسلح، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 4، القاهرة، 1985،
20. عبد الواحد الفار(محمد):قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، 1991
21. عبد الرحمان(عبد الله محمد):علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
22. سعد الله(عمر إسماعيل):مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991
23. نصر(-محمد عبد العزيز) :النظريات والنظم السياسية، ، المؤسسة الجامعية للدراسات ولنشر، بيروت، 201992.

أهم المراجع باللغة الفرنسية و الإنجليزية

1. BARKAWITZ (Alan Lomax), The evolutionary taxonomy of culture, science;N°177, (21 July 1972).
2. BEIGBEDER (Yves): Le rôle internationale des organisations non gouvernementales , ed, L G D J, Paris, 1992.

3. BETTATI (Mario) et DUPUY (Pierre Marie), Les O N G et le droit international, P U F , Paris, 1986.

4. BETONE(Alain), (Christine) DOLLO , GERRASSOUNI (Jacques), LE MASSON (Edmmand),

5. RODRIGUES (Christophe), AIDE MEMOIRE -Sciences Sociales, 4eme édition ,Dalloz , Paris,2014.

6. DEFFENBAUGH (Ralston) :the south Africa for the Lowers comity for civil right under law, western press Colorado, 1981

7. DE SINGLY(Français), Le questionnaire, 2eme édition refondue, Armand Colin, 2005.

8. EASTON (David), Analyse des systèmes politiques, Armond Collin , paris, 1974

9. GHALI (Boutros Boutros):Pour La paix et le développement, rapport annuel sur l'activité de l'ONU, Nation Unies, NEW YORK, 1994.

10. GLENN (H. Patrick) : La capacité de la personne en droit international privé Français et Anglais, ed Dalloz, paris 1975.

11. GRAWITZ M., Méthodes des sciences sociales, DALLOZ ,10 edition , Paris,1996.GHAZEL Français, Edition Collective et Mouvements Sociaux, PUF, Paris,1993.

12. HAVRIOU (André) et CINQUEL (Jean Jack), Droit Constitutionnel et Institutions Politiques, 6eme édition, Montchcretien, 1975.

13. HAYEK (Friderik.A): La constitution de la liberté, (edlitec), Paris.

14. HENG (Chiang Pei):Non governmental organizations 1 st, the united nations –identity role and function , praeger publishers, NEW YORK, 1981.

15. KROBER (A) and. KLUCKHAIN (CC), CULTURE: Critical review of concepts and definitions, vintage book, NEW YORK.3RD.ED, 2003.

16. LARSEN (Egon): Flamme derrière les barbelés, édition Albain Michel, Paris , 1979.

17. LONGTON.(K), political socialisation, Oxford, univ.Press, 02 ed, N Y, 1995

18. PIVETTEAU (Alain), Pour une analyse économique des ONG et développement , ed katthala, Paris 1998.

19. MUCHIELLI (Roger) : Le questionnaire dans l'enquête psychosociale, 10 eme édition ,PUF, Paris, 2000 .

20. MUCHIELLI (Roger) : Opinion et changement d'opinion, 5 eme édition , PUF,1995.

21. MORANGE (Jean): Libertés Publiques, Série Que Sais Je ?, ed P.U.F, 6eme édition, 1995.

22. RUTAKE (Pascal), Le rôle des organisations internationales des journalistes in associations

internationales, N$^{0=12}$,1965 .

23. Rousseau (Jean-Jacques), contrat social, S N E D. Alger, 1980.

24. VERDROSS (Alfred): La compétence nationale dans le cadre de l'organisation des nations unies et l'indépendance des Etats, tome 36,RGDIP, N Y, 1965.

25. Département de l'information de Nations Unies et centre des droits de l'homme ,Notes pour l'orateur , 2ed , la section de la reproduction des nations –unies. NEW YORK ; octobre 1993 .

26. Waschman (P) : Les droits de l'homme, 4 eme édition, DALLOZ, paris, 2002.

27. BOCKSTAEL (Geneviève) :la structure des organisations internationales non gouvernementales, in associations internationales, 1958, N0=04 , p251 et N0=05 .

28. KOK . (J) et Partenaire OCDE. :les systèmes de cofinancement de la communauté européennes ,Association transnationales,N° 3,1990.

29. SOUBEYROL (Jacques):la lutte contre l' APENTHEID et la colonialisme en Afrique CEAN , Année Africaine, ed Pedone, paris 1971.

30. RISHMAWI (Mona .A.):attacks on justice, Geneva 1995.

31. RIVERO (Jean), Libertés Publiques, 4me édition,P U F,Paris , 2001.

32. SPEECKREAT (George Philippe) :Les racines nationales de la coopération internationale , 3eme ed, L.G.D.J ? Paris , 1998.

33. STRAKE (Linda) : Des raisons d'espérer, édition frison, Paris, 1992.

34. GRAWITZ (Madeleine) : lexique des sciences sociales, 2eme édition DALLOZ, Paris, 1989.